

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.377
2 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الثامنة عشرة

محضر موجز للجلسة ٣٧٧

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الاثنين، ٢ شباط/فبراير ١٩٩٨، الساعة ١٠/١٥

الرئيسة: السيدة خان

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوريان الثاني والثالث لإندونيسيا

././

هذا المحضر قابل للتصويب .

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. وإدراجها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. ثم إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2 - 750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوريان الثاني والثالث لإندونيسيا (CEDAW/C/IDN/2-3) و CEDAW/C/1998/1/CRP.1/Add.3)

١ - بناءً على دعوة الرئيسة، اتخذ السيد ويبسونو والسيد ويبادسو (إندونيسيا) مكانهما على منضدة الاجتماع.

٢ - السيد ويبسونو (إندونيسيا): قدم كلا التقريرين الدوريين الثاني والثالث لإندونيسيا، بالنيابة عن وزير الدولة المعني بدور المرأة، الذي لم يستطع السفر إلى نيويورك من جراء الأزمة المالية التي تواجهها الدولة، وقال إن المرأة الإندونيسية قد توصلت إلى المساواة أمام القانون، وحازت ما للرجل من مركز وحقوق والتزامات وفرص. وفي ضوء طابع المجتمع الإندونيسي الذي يتميز بتعدد الاثنيات والأديان، لا تزال هناك مع هذا تمييزات ضد المرأة وانتهاكات لحقوقها.

٣ - ومن خلال مكتب وزير الدولة المعني بدور المرأة إلى جانب وسائل أخرى، تعمل الحكومة جاهدة على تحقيق مساواة المرأة بالفعل بكافة مستويات المجتمع. والتقرير المعروض اليوم على اللجنة قد عمم على نطاق واسع، ويجري في الوقت الراهن وضع برامج للقضاء على التمييز بجميع أشكاله في إطار خطة التنمية الخمسية السابعة (١٩٩٨-٢٠٠٣) وخطة التنمية الوطنية الطويلة الأجل الثانية (١٩٩٣-٢٠١٨). والحكومة قد اتخذت أيضاً تدابير خاصة، من قبيل برامج تعليم القراءة والكتابة وبرامج التدريب الأخرى، للتعجيل بتحقيق المساواة بالنسبة للمرأة. وسنّت الحكومة بالإضافة إلى ذلك تشريعات لحماية حقوق المرأة وواجباتها الإيجابية.

٤ - وبمساعدة الجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية تقوم الحكومة، عن طريق مكتب وزير الدولة المعني بدور المرأة، برصد وتشجيع تنفيذ الاتفاقية. وقد أنشئت في عام ١٩٩٤ وحدة للتخطيط والشؤون الخارجية من أجل المضي في تحسين التنسيق مع الوكالات الحكومية والفئات الاجتماعية. وعلى صعيد المناطق والمقاطعات والبلديات والأحياء والقرى، يطالب المسؤولون بتنسيق أنشطتهم من أجل تعزيز دور المرأة والعمل كمراكز إرشادية محلية لمكتب وزير الدولة. ومن المطلوب أيضاً من المسؤولين المحليين أن يوفروا المقومات والتيسيرات والموارد البشرية والميزانيات اللازمة لدعم آليات التنسيق.

٥ - وقد تُرجم نص الاتفاقية ونتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة إلى الإندونيسية، وجرى توزيعها على كل وكالة حكومية ومنظمة غير حكومية، ولا سيما المنظمات النسائية، سواء على الصعيد المركزي أم الإقليمي. وكانت الأنشطة الوطنية لمتابعة نتائج مؤتمر بيجين متمشية مع المبادئ التوجيهية الوطنية لسياسة الدولة فيما يتصل بتعزيز دور المرأة، مما سلط الضوء على قضايا الفقر والتعليم والصحة

والتمكين. ومن جراء ما تعرضت له إندونيسيا من استعمار دام طيلة ٣٥٠ عاما، تخلفت المرأة كثيرا عن الرجل في غالبية جوانب التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي. وبناء على تجربة البلد السابقة، اتخذت بالتالي التدابير اللازمة لسد الثغرات القائمة بين الرجل والمرأة في مجال التنمية الوطنية، بما في ذلك مجالات من قبيل الدفاع الوطني.

٦ - والاتجار في المرأة واستغلالها لا يخضعان لتنظيم تشريعات خاصة، وإجراءات الدولة في هذا الشأن تستند إلى القوانين المعمول بها. ووزارة الشؤون الاجتماعية تقدم خدمات إعادة التأهيل لضحايا مثل هذا الاستغلال من النساء. ومن أجل مراعاة حقوق الإنسان بصفة عامة، شكلت إندونيسيا اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي تعمل بوصفها وكالة مستقلة. ومع هذا، لا تزال تقع انتهاكات كثيرة لحقوق الإنسان، وخاصة حقوق المرأة، وسوف تبذل جهود متزايدة لتشجيع وحماية حقوق الإنسان على جميع الأصعدة.

٧ - وليست هناك أحكام تشريعية تحول دون مشاركة المرأة في الحياة العامة، ولكن المعايير التقليدية تحد من أعداد النساء اللائي يشغلن مراكز من مراكز المسؤولية في الحياة العامة. ويجري في الوقت الراهن تنظيم عدد من البرامج التدريبية واتخاذ تدابير محددة في شتى المجالات، بما في ذلك تنقيح الأحكام التشريعية التي تبقي على التمييز ضد المرأة، والتصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وفرض عقوبات أشد وطأة على من يتبين أنهم قد ارتكبوا انتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان، وزيادة أنشطة الدعوة، وتشجيع مفهوم تنسيق المشاركة بين الرجل والمرأة.

٨ - وإندونيسيا تؤيد جهود اللجنة الرامية إلى رصد تنفيذ الاتفاقية، وهي توافق على تعديل المادة ٢٠ من هذه الاتفاقية حتى تتمكن اللجنة من القيام كل عام بعقد دورتين، مع استغراق كل منهما فترة ثلاثة أسابيع.

٩ - وفيما يتصل بموضوع العمال المهاجرين الإندونيسيين، وغالبيتهم من النساء، يلاحظ أن هذه الظاهرة قد ترتبت على عجز الحكومة عن استيعاب العدد الكبير من الداخلين الجدد في سوق العمل الداخلية كل عام. ويواجه هؤلاء العمال المهاجرون مع هذا عددا من العقوبات في الخارج، تتضمن سوء معاملة أرباب العمل، وعدم الإلمام بالمعايير الاجتماعية والثقافية، ووجود وسطاء عديمي الضمير، ونقص الحماية من جانب الدول المرسلة والمستقبلة، وافتقار هؤلاء المهاجرين للمهارات. وفي معرض الاستجابة لهذه الحالة، اضطلعت الحكومة بعدد من المبادرات، وهذه تتضمن استعراض نظام تشغيل القوى العاملة بالخارج، وحوسبة هذا النظام لرصد حركة تنقل العاملات في البلدان الأجنبية، وإنشاء وكالة للتوظيف فيما وراء البحار، ولا سيما فيما يتصل بالعمل في القطاع الرسمي، وزيادة تدريب وإعداد العاملات المهاجرات، وتوفير مزيد من الحماية لمن يعملن بالخارج عن طريق التعاون مع وكالات البلد المضيف ذات الصلة.

١٠ - وفيما يتعلق بموضوع تحفظ إندونيسيا على المادة ٢٩ '١' من الاتفاقية، تسعى إندونيسيا في ضوء التقاليد والثقافة إلى تسوية النزاعات عن طريق الحوار والتشاور فيما بين الأطراف المعنية. وهذا التحفظ لا يؤثر مع هذا، بأي حال، على التزام الحكومة الجاد بتنفيذ سائر أحكام الاتفاقية.

١١ - السيد ويبادسو (إندونيسيا): تحدث عن تنفيذ الاتفاقية مادة مادة، فقال فيما يخص المادة ٢ إن مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وارد في "فلسفة الدولة"، واتفاقية عام ١٩٤٥، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بسياسة الدولة. وبناء على هذه النصوص، صدقت الحكومة على عدد من الصكوك الدولية الهامة، التي تتضمن الاتفاقية.

١٢ - ومن بين العقبات التي تعترض سبيل تحقيق المساواة فيما يتعلق بالمرأة، نظرة المرأة لدورها الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، واستمرار بقاء معايير اجتماعية وثقافية، تعد مجحفة للنهوض بالمرأة. وثمة عوامل أخرى، تتضمن تزايد مستويات التعليم وإدخال طرق لتحديد النسل وتنظيم الأسرة والانتقال من الزراعة إلى الصناعة، قد أدت، مع هذا، إلى تشجيع اطراد مشاركة المرأة في التنمية.

١٣ - وبشأن المادة ٣، تتمثل المهام الأساسية لمركز التنسيق الوطني في مجال النهوض بالمرأة، وهو مكتب وزير الدولة المعني بنهوض المرأة، في وضع برامج وسياسات لتعزيز دور المرأة، وتنسيق أنشطة الوكالات القطاعية، ورصد وتقييم تنفيذ البرامج، وتقديم التقارير، وقد اضطلع هذا المكتب بهذه الاختصاصات بكل ما لديه من طاقة رغم تقييدات الميزانية وقوة العمل التي تكتنف أعماله.

١٤ - وبالإشارة إلى المادة ٤، تتضمن التدابير المؤقتة الاستثنائية المتصلة بالتعجيل بالمساواة برامج محو الأمية وبرامج التدريب في مجموعة متنوعة من الميادين، إلى جانب تدابير خاصة في مجال الأمومة. وثمة مخططات أخرى تشمل توفير ائتمانات صغيرة للنساء الريفيات الفقيرات دون مطالبتهن بأي ضمانات أو كفالات، ووضع برامج لزيادة دور النساء في الصناعات ذات النطاق الصغير.

١٥ - ويضطلع في الوقت الراهن بثلاثة أنواع من البرامج من أجل توسيع نطاق فرص العمالة أمام المرأة: برامج عامة منفذة من قبل الوكالات القطاعية، تشمل برامج لمساندة تنمية العمالة الذاتية؛ وبرامج قطاعية موضوعة خصيصا من أجل النساء؛ وإلى جانب برنامج قطاعي متكامل يتصل بدور المرأة في التنمية، وهذا البرنامج يجري تنسيقه على يد مكتب وزير الدولة المعني بالنهوض بالمرأة. وشملت التدابير الخاصة لمكافحة العنف ضد المرأة إدماج التدريب بشأن الأهمية القانونية للاتفاقية في برنامج الدراسات النسائية العليا بجامعة إندونيسيا. وعلاوة على ذلك، توفر المنظمات غير الحكومية معلومات ومساعدات لضحايا العنف، كما أنها تدير مأوى لاستقبال النساء اللاتي يتعرضن للضرب وأطفالهن. وفيما يخص الإحصاءات المتعلقة بالمرأة، يقوم المكتب المركزي للإحصاءات بانتظام بنشر بيانات مبوبة عن القوة النسائية العاملة ومشاركة المرأة على المستويات التعليمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية - الثقافية.

١٦ - وعلى صعيد المادة ٥، يلاحظ أن مركزي ودوري الرجل والمرأة في مجال الزواج منفصلان عن بعضهما بشكل واضح في المجتمع الإندونيسي: فالرجل هو عائل الأسرة ورئيسها، في حين أن المرأة مسؤولة عن الاضطلاع بشؤون الأسرة المعيشية. ولا تزال هناك إعاقة لمشاركة المرأة على نحو كامل من جراء المواقف والتحاملات الاجتماعية في الأسرة وفي نظام التعليم وفي مكان العمل وفي المجتمع وفي وسائل الإعلام وفي الحياة السياسية. وتعمل الحكومة على إزالة التحاملات وممارسات الثقافة التي تشكل عقبة أمام المساواة، من خلال القيام، في جملة أمور، بسن تشريعات من قبيل قانون الزواج، واتخاذ الخطوات اللازمة لدعم تنفيذ الأنظمة الواردة في القانون في إطار التنسيق مع الوزارات والمنظمات المجتمعية ذات الصلة.

١٧ - وفيما يتعلق بالمادة ٦، يستند مخطط الحكومة الإندونيسية للتدخل بشأن الاتجار في النساء واستغلالهن، لا إلى قانون بعينه أو تنظيم بذاته، بل إلى عدد من القوانين والصكوك والأحكام ذات الصلة. وتتألف التدابير الرئيسية التي اتخذتها من برامج وقائية واجتماعية وتأهيلية وإنمائية إلى جانب برامج لإعادة الدمج في المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، نجحت الحكومة في تجميع بيانات إحصائية عن البغاء، ولا سيما في المقاطعات التي تعد من المناطق المعرضة لخطر شديد فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١٨ - وفيما يخص المادة ٧، لا يمنع القانون الإندونيسي النساء من ترشيح أنفسهن للمناصب التشريعية أو القضائية أو التنفيذية. وكافة الإندونيسيات، اللاتي قد تزوجن أو من يبلغن من العمر ١٧ عاما على الأقل يتمتعن بحق التصويت. ومع هذا، فإنه لم تشارك في الحياة السياسية والعامية إلا نساء قليلات، بسبب تأثير المعايير الاجتماعية التقليدية. ومن الواجب على جميع الأحزاب السياسية أن تحاول تشجيع مزيد من النساء على تقديم أنفسهن للترشيح، إلى جانب توفير مساندة ومساعدة إضافيتين لهن. وينبغي للمنظمات النسائية الوطنية أن تقوم من جانبها بتشكيل لجان فرعية لتعمل كمجموعات من مجموعات الضغط لكفالة توظيف النساء على جميع الأصعدة.

١٩ - وفيما يتصل بالمادة ٨، لا يتضمن الدستور الإندونيسي أي حظر أو تقييد لمشاركة المرأة في أعمال المنظمات الدولية، أو أهليتها لتمثيل بلدها في المحافل الدولية. والنساء الإندونيسيات قد شاركن في عدد من هيئات الأمم المتحدة، وتوجد في الوقت الراهن امرأة إندونيسية تتولى رئاسة المجلس الدولي للمرأة. وبالإضافة إلى هذا، جرى ضم المرأة لوفود إندونيسيا إلى مؤتمرات رئيسية، من قبيل المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤، والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥. ومع هذا، فإن حكومة إندونيسيا تقرر بضرورة إتاحة فرصة المشاركة في أعمال المنظمات الدولية أمام مزيد من النساء.

٢٠ - وبشأن المادة ٩، يجري تنظيم الجنسية والمواطنة من قبل قوانين عديدة، تتضمن تلك القوانين التي تشمل موقف المرأة التي تتزوج بأجنبي، والأفراد المولودين في إندونيسيا والأطفال الأجانب الذين يتم تبنيهم على يد إندونيسيين.

٢١ - وفيما يتعلق بالمادة ١٠ من الاتفاقية، ركز التقرير على التعليم الابتدائي، الذي كان إلزاميا لبعض الوقت، والثغرة التي تفصل بين الجنسين في مجال التعليم، والإجراءات التي تتخذها الحكومة لتشجيع التعليم. ونسبة الأولاد البنات المقيدون في المدارس الابتدائية متساوية في الوقت الراهن، والفجوة القائمة بين التحاق الذكور والإناث بجميع قطاعات التعليم الأخرى في طريقها إلى الانغلاق على نحو سريع.

٢٢ - وعلى صعيد المادة ١١، تحدد خطة الحكومة الإنمائية الممتدة خمس سنوات، على نحو واضح، أهداف النهوض بالمرأة في مجال العمالة. وبموجب القانون، يحظى الرجال والنساء بحقوق متساوية فيما يتصل بعقود العمل، وذلك من قبيل التساوي في الأجر وفرصة الشروع في إجراءات قانونية. وبوسع المتزوجات أن يفتحن حسابا مصرفيا دون موافقة أزواجهن. ورغم أن المرأة الإندونيسية يحق لها أن تختار مهنتها، فإن عددا ضئيلا من النساء هو الذي خاطر بالدخول إلى مجالات للعمالة تعد من مجالات الذكور بحكم التقاليد. وثمة تنقيح وتحديث مستمران لمختلف الأحكام التي تنظم الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية للنساء العاملات.

٢٣ - وفي مجال المادة ١٢، تقدم الرعاية الصحية بإندونيسيا من جانب كل من القطاع العام والمؤسسات الخاصة في إطار التنظيم الحكومي. والعمر المتوقع للمرأة يفوق العمر المتوقع للرجل، وكان ثمة هبوط تدريجي لمعدل وفيات الأطفال من جراء البرامج الحكومية الصحية. وتحقق نجاح ملموس في ميدان تنظيم الأسرة. ولم يذكر الإجهاد صراحة في التشريع الإندونيسي، رغم أن القانون يتضمن إجراء من هذا القبيل عند تعرض حياة الأم أو الطفل للخطر. والإجهاد محظور في كافة الظروف الأخرى، والحكومة مخولة لاتخاذ تدابير صارمة ضد من تثبت إدانتهم بممارسته. وشجعت الحكومة أيضا على نحو نشط حملة لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٢٤ - وعلى صعيد الحقوق والمزايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الواردة في المادة ١٣ من الاتفاقية، لا يوجد بإندونيسيا نظام شامل للمزايا الأسرية. وتدفع العلاوات المتعلقة بالمرأة المتزوجة التي تعمل بالخدمة العامة والتي يعمل زوجها بنفس الخدمة أيضا عن طريق الزوج، وذلك فيما يتصل بالأسر التي لديها عدد من الأطفال يبلغ ثلاثة. ومن حق المرأة كذلك أن تسعى للحصول على ائتمانات وقروض ورهونات، كما يحق لها تماما أن تشارك في الحياة الثقافية والترفيهية.

٢٥ - وتتركز برامج الحكومة التي وضعت لدعم النهوض بالمرأة في المناطق الريفية وفقا للمادة ١٤ من الاتفاقية حول جهود حركة رعاية الأسرة. وثمة برامج أخرى تتضمن البرنامج المتكامل لتعزيز دور المرأة في تهيئة أسر تنعم بالصحة والرخاء، وبرنامج زيادة دور المرأة في الصناعات الصغيرة، والبرنامج المتعلق

بالقرى المتخلفة. وتعد المجموعات النسائية عناصر أساسية في تنفيذ التدابير اللازمة لمساعدة المرأة الريفية. ولا تزال المرأة تجد مشاكل في التمكّن من الوصول للأسمدة والبذور والائتمانات والمعلومات، من جراء موقف المسؤولين المحليين، وأيضاً من جراء ما يكمن في البرامج الزراعية من تحيز قائم على أساس نوع الجنس. وهجرة الذكور من المناطق الريفية قد زادت من حصة المسؤوليات الزراعية التي تضطلع بها الإناث اللاتي أصبحن بحكم الواقع من ربّات الأسر، ولكن دورهن الموسع لم يحظ باعتراف كاف من جانب السلطات. وتقسيم العمل داخل الأسر المعيشية على أساس الجنس قد أدى إلى تحميل العاملات في الزراعة عبئاً ثقيلاً وساعات عمل طويلة. وفي الوقت الذي شاركت فيه النساء بنشاط في الأعمال الزراعية والواجبات المنزلية، فإن حصة الرجال من المهام المنزلية ورعاية الطفل قد ظلت ضئيلة.

٢٦ - وبشأن المادة ١٥، يرجع أساس المساواة بين الذكر والأنثى أمام القانون إلى مفهوم "فلسفة الدولة" ودستور عام ١٩٤٥. والمبادئ التوجيهية العامة لسياسة الدولة تصدر كل خمس سنوات بوصفها أساساً لرسْم السياسات وتخطيط البرامج. ومنذ عام ١٩٧٩، يوجد بشكل محدد تشديد على تساوي النساء في الحقوق والفرص. ويورد التقرير تفاصيل بعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بشأن المساواة أمام القانون.

٢٧ - ومن حيث المادة ١٦ من الاتفاقية، أدى سن وتعديل القانون المتعلق بالزواج إلى صوغ الفلسفات الأخلاقية والأديان، التي تتسم بالتعدد والتنوع بإندونيسيا، في قالب من المبادئ المتماسكة والإلزامية التي تنطبق على كافة المواطنين الإندونيسيين بصرف النظر عن دينهم أو خلفيتهم الأخلاقية. ويتضمن التقرير معلومات محددة عن حق المرأة في الاحتفاظ باسمها قبل الزواج بعد أن تتزوج، وتربية الأطفال، والبت بشأن الإنجاب، والطلاق، والقضايا المتصلة بالملكية والنفقة.

٢٨ - وتتعترف الحكومة الإندونيسية بأن المعايير والممارسات الثقافية لا تزال تحول دون تطور المرأة، على الرغم من وجود شروط أساسية قانونية ودستورية لكفالة المساواة بين الرجل والمرأة. والتغير بالتالي عملية بطيئة وتدريجية. ومع هذا، فإن إندونيسيا ما برحت ملتزمة بتعزيز مركز المرأة ودورها، باعتبار ذلك عاملاً محددًا فيما يتصل بإيجاد دولة تحظى بالعدالة والرخاء.

٢٩ - وقال، فيما يتصل بالمسائل الواردة في تقرير الفريق العامل لما قبل الدورة (CEDAW/C/1998/ICRP.1/Add.3)، إن التقرير الدوري قد أعد من قبل فريق عامل يضم ممثلين لمختلف الوكالات الحكومية وخبراء ومنظمات غير حكومية ومنظمات نسائية.

٣٠ - وبالإشارة إلى السؤال الوارد في الفقرة ٤، يلاحظ أن الحق في عدم التمييز على أساس الجنس مكفول بناءً على ما ورد في الدستور من أن جميع المواطنين يحظون بنفس المركز في إطار القانون، إلى جانب الحق في العمل وفي التمتع بمستوى معيشة معقول.

٣١ - ومن منطلق الرد على السؤال الوارد في الفقرة ٥، قال إن الحكومة قد قامت، قبل المؤتمر العالمي الرابع بوقت طويل، بإيفاد مسؤولين رسميين لدراسة القضايا المتعلقة بنوع الجنس في الخارج، كما أنها وفرت تدريباً بشأن تحليل التباينات بين الجنسين على الصعيدين المركزي والإقليمي، وذلك إلى جانب عملها على استحداث مؤشرات تتعلق بالجنسين.

٣٢ - وفيما يخص السؤال الوارد في الفقرة ٦، أتاحت التنمية الاقتصادية للبلد أمام المرأة فرصاً متزايدة للعمل والاقتراض، ولكن الأزمة المالية الراهنة قد أثرت بشكل سلبي على كلا الجنسين، ولا سيما في القطاع غير الرسمي. وقد استحدثت برامج على الصعيدين المركزي والإقليمي لتمكين المرأة من الوصول على نحو منصف إلى العمالة فضلاً عن تهيئة فرص العمل.

٣٣ - وبشأن السؤال الوارد في الفقرة ٧ والمتعلق بالقوة القانونية للمبادئ التوجيهية التي تحكم سياسة الدولة، قال إن هذه السياسة تمثل التطلعات السياسية والاجتماعية للشعب، فهي حصيلة الجمعية الشعبية الاستشارية، التي تعد أرفع مؤسسة سياسية بالبلد. والمبادئ التوجيهية تأخذ في اعتبارها أحكام الاتفاقية.

٣٤ - وأدت البرامج الوطنية الخمسة، التي تشكل السياسة الوطنية المتعلقة بالنهوض بالمرأة، إلى زيادة عدد النساء في قوة العمل، وتحسين نوعية صحتهن وتعليمهن، واطراد المشاركة في رعاية الطفل والمهام المنزلية من قبل الشبان المتزوجين، إلى جانب تشكيل فريق إداري للنهوض بالمرأة على صعيدي المقاطعات والمناطق. وشاركت المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية في كافة مراحل هذه البرامج عن طريق الاجتماعات والحلقات التدريبية والدراسية. وتضمنت العقوبات التي ينبغي التغلب عليها القيم الثقافية التقليدية والافتقار إلى المعارف والخبرات بشأن إدماج منظور يتعلق بنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية للبرامج الإنمائية الوطنية. ومن بين الأهداف القابلة للقياس والأجل المحددة التي وضعتها الحكومة، تخفيض معدل وفيات الأمهات إلى ٨٠ لكل ١٠٠٠ حالة من حالات الولادة الحية، وتوسيع نطاق البرنامج المتكامل لتعزيز دور المرأة في إيجاد أسر تحظى بالصحة والرخاء (P2w-Kss) بمعدل قريتين في كل منطقة فرعية في العام الواحد، وتخفيض معدل الأمية إلى ١٢,٠١ في المائة بالمناطق الريفية و ٥,٠٤ في المائة بالمناطق الحضرية بحلول عام ١٩٩٩.

٣٥ - وردا على السؤال الوارد في الفقرة ٩، قال إن مكتب وزير الدولة المعني بدور المرأة ليست له سوى ميزانية محدودة فهو يضطلع بعمل تنسيقي؛ والميزانية البرنامجية المتصلة بنوع الجنس والتنمية أكبر حجماً بكثير. وعلاوة على ذلك، أكد المكتب الوطني للتخطيط الإنمائي أن ثمة حاجة إلى تخفيف حدة الفقر، حيث تعاني المرأة في المقام الأول. وبغية مساعدة المكتب في مسؤوليته عن وضع السياسات والتنسيق والتشاور والدعوة والرصد والتقييم فيما يتصل بدور المرأة في التنمية، شكلت فرق إدارية للنهوض بالمرأة بمختلف المقاطعات والمناطق والمناطق الفرعية. وقد نوقش تنفيذ برنامج عمل بيجين في الاجتماعات العادية المعقودة بين المسؤولين بالمكتب والفرق المشكّلة على صعيد المقاطعات في الحلقات الدراسية والتدريبية،

التي نظمت لصالح المنظمة، والمنظمات المهنية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، والخبراء والأكاديميين.

٣٦ - ومراكز الدراسات المعنية بالمرأة، التي ذكرت في السؤال الوارد بالفقرة ١٠، تحظى بتنسيق على الصعيد الإداري من جانب وزارة التربية والثقافة، كما تحظى بتنسيق على الصعيد الفني من جانب مكتب وزير الدولة المعني بدور المرأة، وتستخدم الدراسات التي تضطلع بها هذه المراكز في صياغة السياسات والبرامج على صعيد المقاطعات.

٣٧ - وفيما يتصل بالسؤال الوارد في الفقرة ١١، تنفذ تدابير العمل الإيجابي، التي اتخذتها الحكومة، من خلال نهجين: دور المرأة في التنمية، ونوع الجنس والتنمية. وهذه التدابير ملزمة، ويجري تنفيذها من قبل مكتب وزير الدولة المعني بدور المرأة، بالتعاون مع المكتب الوطني للتخطيط الإنمائي، عن طريق برامج التدريب التي تنظم على صعيدي البلد والمناطق من أجل المسؤولين بمختلف الوزارات. وعلى المدى الطويل الأجل، تزعم الحكومة أن تتخذ تدابير عديدة لتوسيع نطاق دور المرأة في مجال صنع القرار السياسي وزيادة أعداد النساء في الوظائف ذات المستوى الرفيع.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠